حتي تنضم مصر الي نادي النمور الاقتصادية

رؤيه تحليليه

دكتور مهندس /نادر رياض

مقدمه :

أثرت الزراعه في صياغه حياه المجتمع المصري ومنحتها طابعها لآلاف السنين ... وليس أدل علي ذلك من تركيز الحياه الاجتماعية علي ضفتي النيل مصدر الري للزراعة . ليس هذا فحسب ، بل أن الاعتماد علي النيل كمصدر للري استلزم قيام ادارة موحده لاقامه مرافق ومنشأت الري ، وتنظيم الري وتوزيع المياه ، الامر الذي استلزم بدوره الحرص علي الحفاظ علي وحده البلاد تحت حكم مركزي قوي.. وهكذا أعطت الزراعة للدوله في مصر طابعها كدوله مركزية من ناحيه ، كما أدت ، بسبب أهميتها الفائقه ، من ناحيه أخري ، الي حرص الدولة الشديد علي احتكار حق ملكية الارض الزراعية لنفسها . وهذه قاعده لم يشذ عنها أحد من حكام مصر ، علي اختلاف مشاربهم ، عبر آلاف السنين ، قبل عام ١٨٤٢ . ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل لقد بلغت الاهمية المتركزه في الزراعة ببعض الحكام قيامهم بمنح حق الانتفاع بالارض الزراعية لكبار رجال الدين وكبار ضباط الجيش وكبار موظفي الدولة للتودد اليهم وكسب تأييدهم . وهكذا ساهمت الزراعة أيضا ، علي هذا النحو ، في تثبيت دعائم الدولة وتعزيز أركانها . وعندما فكر محمد علي ، في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، في تصنيع مصر أهتم بالارتقاء بالزراعة وزيادة درجة تطورها حتي تصبح قاعده قوية للتصنيع . ولقد ظل القطاع الزراعي في مصر حتي ١٩٧٣ مصدرا واضحا لتوفير النقد الاجنبي للاقتصاد المصري والتنمية في مصر حيث تميز الميزان التجاري الزراعي بوجود فائض كبير بلغ ١٥٥ر٢ مليون جنيه عام ١٩٧٠/٦٩ ، ٧١ر٦ مليون جنيه عام ١٩٧٣/٧٢ . ومع عام ١٩٧٤ بدأت ظاهره العجز في الميزان التجاري الزراعي . ويرجع ذلك الي أسباب كثيره أهمها انخفاض وتدهور نسبه الاكتفاء الذاتي (انتاج / استهلاك) للعديد من السلع والمنتجات الزراعية مما أدي الي انخفاض وتقلص الكميات الفائضه والمتاحه للتصدير ، يقابله في نفس الوقت زياده الواردات من احتياجات القطاع الزراعي نتيجه لنقص أو تراجع الانتاج المحلي منها ، مثل الاسمده الكيماويه ، والمبيدات الحشرية ، والجرارات الزراعية ، وماكينات وآلات الري والصرف وغيرها . ومع بدايه التصنيع في مصر .. تم التركيز علي الصناعة الخفيفة ، أي صناعه السلع الصناعية الاستهلاكية ، بما أدي الي توجيه جانب من موارد مصر المحدوده الي استيراد وسائل الانتاج لصناعة تلك السلع الاستهلاكية ولم يكن بوسع مصر بمواردها المحدوده الا أن تختار ذلك . ولقد أعاق ذلك عملية بنا ، وتطور صناعة إنتاج وسائل الانتاج ومن ثم أعاق استمراريه التطور الاجتماعي ككل ، كما أعاق استمراريه تطور صناعه السلع الاستهلاكية ذاتها وربطها بصناعه وسائل الانتاج العالمية وتحميل ميزان المدفوعات بأعباء متزايده نتيجه لاستيرادوسائل انتاج هذه الصناعات وقطع غيارها .

ويكاد يكون هناك شبه اجماع في الرأي الان علي أن مستقبل التنمية الاقتصادية في مصر يعتمد في المقام الاول علي الصناعة والخدمات ، ويرجع ذلك الي محدودية الارض الزراعية بالاضافه

الي ندره المياه .فضلا عن أن الزراعة لطبيعتها نشاط طارد للسكان بحيث يستطيع أقل من ١٠ ٪منهم اتاحه الغذا، للسكان جميعا . ففي الولايات المتحده الامريكية يعمل بالزراعة أقل من ٥ ٪ من مجموع السكان ومع ذلك توفر احتياجاتها بالاضافه للفائض الزراعي الكبير الذي يتوافر كمخزون بوجه بعضه كمعونه غذائية . هذا الي جانب أن الصناعة يمكن أن تقوم وأن تنمو بمعدلات كبيره نظرا لتوافرامكانيات الزراعه بالطرق الحديثه وكذا القوي البشرية التي يلزم توجيهها ورفع كفائتها وانتاجيتها اذ تمثل عنصرا هاما من عناصر الميزات النسبية لمصر عن كثير من بلاد المنطقة العربية والمنطقه الافريقية . هذا كما أن لمصر تاريخا وخبره بأنواع عديده من الصناعات الخفيفة والثقيله ، مارست تجارب واسعه في انشاء وتشغيل العديد من المصانع في مختلف المجالات ، واكتسبت من تلك الخبرات الكثير من المعرفه التي ترسي أساس التوجه السليم نحو المستقبل ، كما أن بها قاعده كافيه للخدمات اللازمه للصناعة ، وبها موارد ومشروعات للخدمات وللطاقه وللنقل ، وإمكانيات في مجالات التعليم والتدريب والبحث العلمي . . . وهذه كلها مقومات أساسية للتصنيع تتميز بها مصر عن كثير من البلاد المماثله .

ولاتتحقق التنمية الاقتصادية بالمعدلات التي تفوق معدلات زياده السكان وبالتالي الاستهلاك الا بزياده كميه الانتاج ونوعه . واقتناعا من الحكومه بأهميه هذا الهدف فان زياده الانتاج تقع علي رأس قائمه أولويات العمل الوطني وحتى تتحقق زياده الانتاج كما ونوعا فانه لابد من تعبئه كل الموارد المتاحه في الاقتصاد المصري وتحسين كفاءه استخدامها .

لقد خطت الحكومه خطوات كبيره في مجال الاصلاح الاقتصادي ، تؤكدها التقارير والدراسات الاقتصادية ، كما من نتائجها الملموسه تحسن مناخ الاستثمار في مصر وتوفير المناخ المناسب للتنمية .

ولاتزال الحكومه ماضيه في طريقها لتحقيق معدلات افضل للتنمية الاقتصادية .

إن المرحله المقبله تبشر بالامل . . . الامل الذي يحدونا جميعا . . . أمل أن تصير مصر نمرا اقتصاديا كالنمور الاسيوية .

وتتناول تلك الدراسة ثلاثه مجالات هامه في مجال تعبئه الموارد المتاحه كي تصير مصر نمرا اقتصاديا .

- الاستثمار في البشر . . كيف يكون ثروه قوميه كبري ؟
- حل مشكله البطاله ، وارتقاء بالانتاج كما ونوعا . . . ويجعل مصر رافدا ومصدرا لعماله متميزه .
- تجديد وابراز وتشجيع رجل الصناعة المصري، وتعظيم ظاهره تكوين مايسمي بالشخصية الاعتبارية للمجتمع الصناعي ، والتعامل معه بما يعظم من ايجابياته .
- الصناعة الصغيرة ودورها الكبير في تعظيم الاقتصاد المصري .

أولا : الاستثمار في البشر

كيف يكون ثروه قومية كبري ؟ · · الحل لمشكله البطاله ،
والارتقاء بالانتاج كما ونوعا · · · وكيف نجعل من مصر رافدا
و مصدرا للعماله المتميزه

البطاله الصريحه و آثارها:

زادت حده أزمه البطاله الصريحه في مصر ، وأصبحت تلقي بظلال كئيبه بعد أن طالت فتره الكساد الاقتصادي ، وأصبح هناك أعداد هائله من الذين يضافون سنويا الي رصيد القوي العامله لايجدون عملا يوظف طاقاتهم · · والبطاله الصريحه تعني الافراد القادرين علي العمل والراغبين فيه ولكنهم لايجدون عملا ، وبذلك يضيع وقتهم سدي ، فالوقت هو الشيء الوحيد الذي لايمكن تخزينه والاحتفاظ به لفتره ماللاستفاده منه فيما بعد عند الحاجه اليه شأن فائض المياه اوالبترول او الحاصلات الزراعيه التي تخزن بحالتها او بعد اضافه عمليات تحويليه اليها لتخزن في صوره عصائر ومشروبات ، فاذا لم يستفد به في الحال لما أمكن الاستفاده به أبدا (ولذلك فان البطاله تمثل فاقدا هائلا غير منظور · ولعل من أبرز السمات المستجده علي ظاهره البطاله الصريحه في مصر ارتفاع نسبه العاطلين من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطه · سواء الفنيه أو المهنيه الي عدد العاطلين · بل ولقد امتدت هذه البطاله منذ عده سنوات الي أصحاب كل المهن · · أي حتي الي أصحاب مهن ماكان يظن أبدا سابقا أن تمتد اليهم في يوم من الايام ، ونقصد بهم خريجي كليات القمه ، مثل خريجي كليات الطب والهندسة ·

والبطاله الصريحه لها أبعادها وتكلفتها الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسية ، كما أن لها تأثيراتها النفسيه السيئه · · ليس فقط علي الشباب العاطل ، وانما أيضا علي ذويهم ، فلاشك أن الاباء والامهات يشعرون بحزن وقلق عندما يجدون أولادهم أو بعضا منهم ينضمون الي جيش العاطلين ، ويعيشون بالتالي في ضياع وفي قلق متزايد علي مستقبلهم وكذلك في يأس وحزن ، خاصه لانهم يجدون أنفسهم محرومين من تحقيق ذاتهم او علي اقل تقدير تحقيق الامل المنعقد عليهم نتيجه حرمانهم من حقهم في ايجاد فرص عمل لهم · فتحقيق الذات تمثل كما هو معروف احدي الحاجات الانسانية الاساسية ومايزيد من قلق هؤلاء الاباء والامهات أنهم يخشون انحراف أولادهم العاطلين · وفي نفس الوقت فان عدم وجود فرص عمل للابناء والبنات يعني أن علي الوالدين الاستمرار في الانفاق عليهم · ولقد كانا ينتظران بشغف يوم تخرجهم لعيينوا في وظائف ويحصلون علي أجور ومرتبات تغنيهم عن الاعتماد اقتصاديا عليهما ، وليرتفع مستوي معيشه الاسره بدلا من استمرار تدهوره نتيجه لارتفاع الاسعار بمعدل سنوي يفوق المعدل السنوي لارتفاع الاجور والمرتبات.

ومن الطبيعي أن يؤثر كل ذلك سلبيا علي انتاجيه هؤلاء الاباء والامهات · وبالاضافه الي ذلك فانه في ظل تفاقم البطاله يزداد عدد العاملين الذين يكونون قلقين علي مستقبلهم بسبب خوفهم من فقدان العمل اما لاحلال غيرهم محلهم من جيش العاطلين (يكونون أكثر كفاءه منهم أو / يقبلون أجور ومرتبات أقل من أجورهم ومرتباتهم وهو امر له مردوده السلبي ايضا) ، أو بسبب توقع توقف المنشأه

أو المؤسسه التي يعملون بها عن العمل أو انحسار حجم نشاطها نتيجه لسوء الاحوال الاقتصادية السائده الناجمه أيضا عن تفاقم البطاله الصريحه . أي أن تفاقم البطاله الصريحه تؤثر سلبيا أيضا علي نفسيه العاملين القائمين وبالتالى علي انتاجيتهم تاركه ظلالا قائمه علي حياتهم الاجتماعيه.

وكما هو معروف فان الاغلبيه الساحقه من الخريجين لايتم تعيينهم الا بعد مضي فتره طويله علي تخرجهم تمتد لعده سنوات - لذا فانه من الطبيعي أن تتأثر بذلك انتاجيه الذين يعينون من هؤلاء الخريجين ، فهم يعينون بعد أن يكون قد سقط من ذاكرتهم في فتره البطاله الطويله جانب هام ممادرسوه في الكليات أو في المعاهد ، وأصبح ذهنهم خاليا منه تماما بالاضافه لتخلفهم عن ملاحقته بالمستجدات المهنيه التى طرأت خلال فتره البطاله . من ذلك كله يتضح لنا أن البطاله الصريحه في مصر لها تأثير سلبي كبير على المسيره الانتاجيه القومية.

البطاله المقنعه والفاقد غير المنظور:

تمثل البطاله المقنعه ، أي العماله الزائده ، نوعا أخر من الفاقد غير المنظور ، حيث أن انتاجيه هؤلاء العاملين تكون كماً معدوما ، بل وقد تكون ساليه ، فباستبعادهم لايقل حجم الانتاج في القطاعات التي يعملون فيها ، بل قد يزيد ، حيث أنهم كثيرا ما يتسببون في تعطيل العمل.

اذا قارنا مثلاً حجم العماله بالحكومه المصرية بحجم العماله الحكوميه في دوله متقدمه يقارب عدد سكانها عدد سكان مصر ، مثل المملكة المتحده ، لوجدنا أن حجم العماله الحكوميه في مصر تزيد عن سته أمثال حجم العماله الحكوميه في انجلترا . وهذا الفارق الفلكي بين العددين يرجع في الواقع الي استخدام وسائل التكنولوجيا الموفره للعماله في دواوين الحكومة بالمملكة المتحده ، واستخدام دواوين الحكومه بمصر لهذه التكنولوجيا فقط في أضيق الحدود بالاضافه الي البطاله المقنعه التي يعاني منها القطاع الحكومي في مصر بصوره متفشيه .

ولاشك أنه اذا رأت مصر أن تطور العمل بالقطاع الحكومي بها باستخدام أحدث التكنولوجيا فيه يؤدي لارتفاع حجم البطاله المقنعه به الى حوالي ثلاثه أمثال ماهو عليه الان.

ويعتبر تفش البطاله المقنعه في القطاعين الحكومي والعام في مصر نتيجه طبيعيه لتعيين أعداد هائله سنويا في هذين القطاعين دون حاجه العمل الى معظمهم . وذلك بقصد تخفيض حده التزايد في حجم البطاله الصريحه للتخفيف من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية غير محموده العواقب التي تسببها البطاله الصريحه ونفس الحال في قطاع الزراعة . اذا ما استبدلت الاساليب البدائية المستخدمه في الزراعة في مصر بأساليب التكنولوجيا الحديثه لارتفع حجم البطاله المقنعه بدرجه فلكيه؟

اذا لابد من تغيير تلك الاوضاع ... وتحويل تلك المشكله الي ميزه نسبيه كبري لمصر ... لابد من جعل العنصر البشري ثروه قوميه كبري..

فالعنصر البشري علي كافه المستويات أهم عناصر الانتاج جميعا وذلك بحكم مايمتاز به من امكانيات النمو والقدره علي تشغيل باقي العناصر الاخري . واذا استعرضنا تاريخ الازدهار والتخلف فيها نرتبط ارتباطا وثيقا بمدي مايستطيع أن يقدمه الانسان . فالانسان هو صانع التكنولوجيا ومحركها وهو محور التنمية ودوافعها . يتوقف علي خبرته وكفائته ومعدل أدائه وقدرته علي العمل

ورغبته فيه واقباله عليه مستقبل بلده تقدما أو تخلفا . ويمكن أن يقال بوجه عام أن الانسان هو صانع التنميه وهدفها في نفس الوقت لانه اذا كانت التنمية هدفها رفاهيه الانسان فان الانسان هو أدانها ووسيلتها لتحقيق هذه الرفاهيه .

واذا كنا نؤكد علي أهميه البشر كعنصر حاكم للنجاح فان ذلك من منطلق أنه أهم الموارد المتاحه في مصر . ولاتعني بذلك مقارنته أو مساواته بالموارد الاخري مثل الارض ورأس المال والموارد الطبيعيه ... بل نعتبره المورد المبدع المتجدد الذي لاتنصب طاقاته .. أنه الانسان صانع التحول لكافه الموارد الاخري .

وليس ذلك فحسب . ولكننا ننظر الي الانسان أيضا علي أنه أهم عناصر الاستثمار ولانعني بذلك مقارنته أو مساواته بمعدات وآلات الانتاج . اذ أن ذلك المفهوم يحول البشر ويجردهم من صنعتهم الانسانية ولكن الغرض هو التأكيد علي أن الاستثمار في البشر ليس استهلكيا .. بل استثمار عائده مؤكد ويفوق عوائد الاستثمار المادي علي المدي البعيد .

لذا فان الاستشراق الصحيح لصناعه المستقبل . وتقويم الحاضر وتحديد مواطن الخلل والاصابه التي تعيق النهوض ... منوط الي حد بعيد بقدرتنا علي التخطيط للقوي العامله . لابد لنا من الاستثمار في البشر باعداده الاعداد الجيد الملائم لروح ومتطلبات العصر . ومن هنا تأتي أهميه الادارة التي تتولي ذلك ومقدرتها لابد أن تتولي بادارة العنصر البشري وتخطيط القوي العامله ادارة قادره علي تحرير الانسان ، واعاده تشكيله ، وتسليحه بالعلم والايمان ... بالمباديء والقواعد العقلية التي توجه نشاطه وحركته وفاعليته .. ادارة تتيح المجالات كامله للعقل في الاستماع والمناقشه وتمنح الانسان الحس بالامن النفسي والفكري ،والثواب علي الفلاح دون العقاب علي الخطأ الفكري ... حتي ينطلق الانسان متحررا من عقاله . ويمارس وظيفته ، ويتمرن علي التفكير والحوار والمناقشه والتحليل والتركيب والاستدلال والاستقراء والمقارنه والانتاج .

أن التخطيط لتأهيل واعداد القوي العامله هو بلا جدال أهم قضايا العمل الوطني في تلك المرحله ، ويجب أن يتولي ذلك أعلي القمم وأنبغها في كفايات التخطيط عامه ، والتخطيط التعليمي والتدريبي خاصه ، ولاعيب هنا في الاستعانه بالخبرات الاجنبية والدولية .

ونقدم هنا أفكارا في مجال تخطيط القوي العامله واعداد العنصر البشري بما يلائم وروح العصر من خلال دراستنا وتجاربنا .

لابد لنا من اعاده النظر في مفهوم تخطيط القوي العامله واعتباره جزءا لايتجزأ من الخطه الاقتصادية والاجتماعية للدولة ولابد من تخطيط القوي العامله واعدادها بالتخصصات والمهارات والثقافات والسلوك الرشيد للسير قدما نحو تحقيق أهداف خطه التنمية . فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تتألف من عنصرين رئيسيين هما : العنصر المادي . والعنصر البشري وتمزيج هذان العنصران في العمل فيتفاعلان في نشاط المجتمع ولايمكن أن تحدث تنمية في أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي الا اذا قدرنا قيمه هذين العنصرين معا في ارتباطهما وتكاملهما . وتخطيط القوي العامله ينبغي أن يضع في اعتباره دائما السياسه التي تنتهجها الدوله ويتبناها الجهاز المسئول عن التخطيط بها .

- هل تقوم سياستنا علي ان تخضع خطط تنميه الموارد البشرية لخطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية؟
- أم سياستنا ان نطوع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخطط تنمية الموارد البشرية ؟

واذا كانت السياسه الاولي هدفها اقتصادي فان السياسه الثانيه هدفها اجتماعي ، وكلا السياستين يجب أن تكونا مكملتين لبعضهما .

لابد لنا من أن نضع نصب أعيننا العناصر الحاكمه التاليه عند اعاده النظر في تخطيط القوي العامله :

- وجود استراتيجيه تنميه شامله وثابته طويله الاجل تعتمد علي أسس واقعيه من حيث الاحتياجات والاستثمارات المتوفره ويمكن علي أساسها تحديد فتره العمل المطلوبه كما ونوعا وتوقيتا بحيث تسترشد بها أجهزه التعليم والتدريب في رسم سياستها .
- توافر نظام جيد للمعلومات يمكن الاعتماد عليه في وضع خطه العماله ، ويمد المخطط بالاحصاءات والبيانات الدقيقة والحديثة عن الهيكل المهني للقوي العامله بكافه القطاعات والانشطه وتوزيع هذه القوي حسب الانشطه الاقتصادية والمتطلبات التعليميه والتدريبية .
- تحديد دور الاجهزه المشاركة في عمليه تخطيط القوي العامله بحيث تتكامل ولاتزدوج .
- الاخذ بنظام معدلات الاداء والمقررات الوظيفية لمواجهه مشكله الفائض والعجز من التخصصات المختلفه ووضع هذه الدراسات تحت نظر رجال التعليم والتدريب .
- الاهتمام بالتدريب باعتباره مكملا للتعليم ومحركا لديناميته .. بل ربط التدريب بصلب العملية التعليمية ذاتها حتي نطمئن الي عدم طغيان الجانب الاستاتيكي التقليدي علي الجانب الديناميكي المتجدد عن طريق التدريب بمختلف مسمايته ومستوياته وأمام تطوراته أيضا .
- الخلق المستمر ، والمتوازن ، لمجموعات مهنيه جديده وتخصصات مستحدثه في سوق التوظيف والاستخدام - ذلك أنه ، مع التطور المستمر في طرق الانتاج والخدمات ، وغزو ميادين جديده للاستغلال والاستثمار تتوالي بالضروره وتتزايد أحجمام ، ومعدلات الوظائف والاعمال ، والمهن الجديده التي تقابل تباعا التوسع في مضمار الاختراع والابتكار والاستحداث علي نحو لايكاد ينقطع أو حتي يتلكأ أو يهادن .
- انشاء واعداد وتأهيل وتطوير مراكز لاعداد كوادر المعلمين والمدربين لكل مستويات التدريب المهني بحيث يكون ذلك علي أعلي مستوي وبمفهوم جديد وفلسفه جديده تماما وفقا للمتغيرات العالمية غير مسبوقه النظير في هذا المجال وروح العصر ومتطلباته .
- ضروره مراعاه المرونه في نسب ومعدلات التدرج في مستويات المهاره .
- ضروره توفير واعداد مفهوم الورشه التي تستطيع مسايره احتياجات وأهداف التدريب المهني المتقدم .
- ضروره الربط العضوي المحكم بين الذهن واليد في العمليات التدريبية في وحده منطقية متناسقه ومتناميه تحكمها جداول زمنيه نموذجيه للاداء الامثل وللاسلوب الاكثر فاعليه وجدوي في حل ماقد يقوم من صعاب ، وأكثر ما يطرأ من مشكلات .

- ضروره الربط بين الاختبارات الدورية للمتدربين وبين الابداع ..
- فتح قنوات جديده أمام أصحاب بعض التخصصات التقليدية لاعاده تشكيلهم - عن طريق التدريب - لكسب مهارات جديده مطلوبه بالحاح ، خاصه علي المدي القريب.
- الاكثار من عدد أصحاب (الياقات الزرقاء) الذيم يمثلون النشاط والانتاجيه في المجتمع علي حساب أصحاب (الياقات البيضاء) ممن تكثر في صفوفهم ظاهره البطاله المقنعه والتخصصات ذات الطلب القليل أو المحدود.
- تشجيع المصانع الكبري علي تبني تجربه (مدرسه المصنع) وذلك بأن يقيم المصنع ، لابناء عماله علي الاخص (وممن جاوزوا مرحله الصناعية المهارات والخبرات التي يحتاجها نوع الانتاج بالمصنع) .
- تشجيع الاخذ بمبدأ (الفرقه المتنافسه) في كل فرع انتاجي على حده (وفي ظل ظروف متماثله) ليتسني مكافأه المجددين الذين يحققون - الي جانب الاتقان - مبدأ الوفر ، وتقليل معدلات الفاقد قدر الامكان .
- تشجيع مبدأ الابداع ونزعه التجديد والابتكار الي أقصي حد مستطاع ،وبذلك يتسني خلق دوافع ايجابيه لدي كل من يعمل ويتدرب ولكونه مؤهلا مع الوقت للاسهام في تطوير وتحسين واختصار وتصميم ولو جزئيه جديده من جزئيات العمليه الانتاجيه . وعلي النحو الذي يؤكد جدواها اقتصاديا واجتماعيا بل ونفسيا . عند تطبيقها (وفي هذا أيضا تحسين لظروف العمل)
- أهميه عقد لقاءات واجتماعات دورية مشتركة بين المسئولين عن قطاعات التعليم ، والتدريب ورجال الاعمال والصناعات والاتحادات النقابيه لمناقشه موضوعات علي جانب كبير من الخطوره والاهميه كتطوير المناهج التعليميه ، وادخال معدات ومرافق حديثه في العمليات التعليميه والتدريبية بمختلف مستوياتها .
- الاهتمام باعداد جوائز وأوسمه للمتميزين في مجالات عملهم. بهذا يتحول العنصر البشري الي قوة كبري تعود بالخير علي البلاد . ويمكن بهذا . أن تتميز مصر باعداد أبنائها الاعداد الجيد ... بل يمكن لمصر أن تصدر الي العالم الخارجي عماله متميزه تعود بالخير عليها وعلي الدول المستقدمه لتلك العماله ... وفي تلك الحاله لن تكون هناك بطاله ... بل سيعمل ذلك علي ازدهار الاقتصاد المصري من خلال زياده الانتاجيه وإرتقاء الاداء كما ونوعا ، وتصدير الفارق بين المعروض من قوة العمل والطلب عليها في سوق العمل المحلية ، وتخفيف الضغط علي فرص العمل المتاحه في الداخل.

ثانيا : تحديد وابراز وتشجيع رجل الصناعة المصري ، وتعظيم ظاهره تكون مايسمي بالشخصيه الإعتبارية للمجتمع الصناعي ، والتعامل معه بما يعظم من ايجابياته

من هو رجل الصناعه ؟ وما دوره ؟ ومالذي يحركه ؟ وكيف ينجح ؟ تلك أسئله محوريه يجب أن نسعي لتحديد اجاباتها .

لاننا علي الرغم من انشغالنا بقضيه التصنيع وأهميته ، ووضعه من أولويات العمل الوطني في مصر .. الا أننا عاده ماتتوجه أنظارنا الي عناصر معينه في عمليه التصنيع مثل التمويل والتدريب والتكنولوجيا وننسي العنصر الجامع لكل مجهودات التنمية الصناعية في منظومه متناسقه ومتجانسه وفعاله ، الا وهو المنظم الصناعي ... رجل الصناعه بل اننا نجد الاجيال السابقه ، التي شجعت التحول الصناعي في مصر بعد الحرب العالميه الاولي ، كانت واعيه ومعترفه ومتفهمه لدور المنظم الصناعي في تحويل ذلك المجتمع الزراعي الساكن الي مجتمع قادر بنفسه علي توفير احتياجاته الاساسية من السلع المصنعه .

ذلك أن دور رجل الصناعه قد غاب عن الاذهان وحدث نوع من الخلط واللبس غير المقصود في فهم دور رجل الصناعه في خضم مشاكل وقضايا الانفتاح الاقتصادي في السبعينات ، وهو مايتطلب اعاده النظر والتقييم لهذا الدور اليوم . ويرجع الاهتمام بهذا الي الاقتناع بأهميه دور الفرد في صناعه التاريخ ، وبأن هناك رجالا ونساء أفذاذا قادرين علي تغيير حياه الامم ، وتتمثل عبقريتهم في قدرتهم علي تسخير ماحولهم من ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسيه لتحقيق الاهداف المعاصر وجيلنا الحالي استطاع بالكفاح والعمل الدؤوب أن يحقق نجاحات مشرفه في مجال الصناعه في ظل ظروف غايه في الصعوبه .

أن هناك تفاؤلا كبيرا بشأن الصناعه المصرية .. فمصر بخير برجالها المخلصين ، وذلك أن النجاح في الصناعه يعتمد علي مجموعه من القيم الوسيطه للمجتمع المصري ، وذلك متاح لكل ذي عزم وهمه .

من هو رجل الصناعه المصري ؟

هناك خلط كبير بين رجل الصناعه ، والذي يعتبر العنصر المحرك لعمليه التنميه ، ورجل الاعمال وأصبح اللقب الاخير لفظا جامعا يشمل كل شيء من صاحب رأس المال الي المدير الصناعي الي المضارب بالاراضي الي المروج التقليدي أو الوكيل التجاري هبوطا الي مستوي الوساطه والسمسره بعد ذلك .

لقد أظهرت خبره الدول المتقدمه أن التنميه الاقتصادية والانتقال من مرحله الاقتصاد الزراعي الي اقتصاد صناعي ديناميكي يقوم علي أكتاف مجموعه رواد الصناعه أو المنظمين الذين يجد فيهم الفكر الاقتصادي تجسيدا لقوي الابتكار والمبادره وتحمل المخاطره في المجتمع وعليه يري البعض نجاح الدول في النهضه والتنمية في قدرتها علي افراز فئه المنظمين القادرين علي تجميع عوامل الانتاج من عمل وأرض ورأسمال في مجالات جديده تخدم احتياجات المجتمع المتغيره والطموحه .

صفات المنظم الصناعي:

أهم صفات المنظم الصناعي هو الابتكار ورؤيته لما لابري الاخرون من منافع وتطبيقات لاكتشافات علميه معينه أو لطرق انتاجيه جديده . ولذلك فهو في معظم الاحوال رجل غير تقليدي (وان كانت خلفيته الاجتماعية في كثير من الاحيان تقليدية) ،وبالمقابل فان رجل التجاره والاعمال يهدف الي التجانس مع الاطار الاجتماعي والاقتصادي القائم وينحو الي المحافظه والحيطه .

كذلك يتصف المنظم الصناعي بالرؤيه طويله الاجل ويربط بين نجاحه وحدوث تغير هيكلي معين في الاقتصاد القومي . فالمنظم الصناعي الاوربي أو الامريكي ربط نجاحه بظهور تغير تكنولوجي كبير مثل استخدام البخار في الصناعه ، أو تقدم السكك الحديديه أو اختراع نوع جديد ، أو ظهور السيارة الخاصه ، وأخيرا اكتشاف دوائر الكمبيوتر واستخداماتها المتعدده . وبالمقابل فان التاجر أو الوسيط يهتم بالربح السريع ، وتظهر مبادرته في اكتشاف احتياجات المستهلكين أو حاله السوق ليصل الي هدفه .

كذلك فان المنظم الصناعي يخاطر بجزء من رأسماله الي جانب مايجمعه من أموال الاخرين . وقد لاتكون مساهمه المنظم الصناعي كبيرة .

ومع ذلك فقد يضحي بفرص بديله أو بمرتب مضمون حتي يحقق طموحه.

ومن الصفات اللازمه للمنظم الصناعي الناجح أن يكون له معرفه جيده بالمنتج الذي يحاول تصنيعه وكذلك بسوق هذا المنتج اذا لايكفي أن تكون الفكره الجديدة ذات مزايا فنية أو تقنيه ولكن يجب أيضا أن تكون مقبوله في السوق بمعني أن يكون عليها طلب أو أن تؤدي الي تخفيض تكلفه الانتاج والي تحسين المنتج مما يزيد الطلب عليه .

التطور التاريخي للمنظم المصري :

المنظم الصناعي المصري هو ظاهره جديده نسبيا في تاريخ بلدنا ونحن في مجتمع تقليدي لايميل الي الافكار الجديدة . . بل يتجه غالبا للمحاكاه والتكرار ، كما أنه لايميل أيضا الي الانفرادية والابتكار . . . فالمنظم الصناعي لم يكن له وجود واضح في تجربه محمد علي في أوائل القرن الماضي ، حيث أن الدوله قامت بذلك الدور ، وكذلك قاومت الاستعمار ظهوره حتي لعشرينيات من القرن الحالي . وبعد فتره قصيره من المبادرات الصناعية الخاصه جاءت تجربه الاشتراكية . واعتبرت الدوله نفسها هي الرائده في مجال الصناعه ، وبدلا من المبادره والابتكار يلزم الارتباط بالتخطيط وبدلا من المنظم الصناعي هناك مراكز البحوث الفنية والشركات الحكوميه . . . الخ - ثم جاءت فتره الانفتاح التي اختلط فيها الامر وحدث اللبس بين المنظم الصناعي ودوره في جهد منتج مبدع وبين الادوار الاخري لرجالات المال والاعمال.

كانت لكل مرحله مالها وماعليها . . . ولكننا هنا نعرض تلك الحقائق ساعين للتعرف علي المنظم الصناعي الذي نحتاجه في تلك المرحله ، وتحديد أبعاد دوره ، وشخصيته.

من أين يأتي المنظم المصري ؟

لاشك أن التقاليد الاجتماعيه المصرية ونظام التعليم المتأثر بالفلسفه السياسيه جا ، مصاحبا لفتره الاشتراكية وهي ظروف عطلت ظهور المنظم المصري فالمجتمع المصري له جذور طويله في الزراعة وهو مجتمع يحارب المبادره الفردية والبعد عن مخالفه التقاليد ويركز علي وظيفه حكومية ويؤتي اهتماما كبيرا علي النجاح في الدراسة ويهيب بالتعليم الجامعي ليس فقط للدرجة الجامعيه الاولي ولكن لكل أنواع الدراسات العليا حتي وصلت نسبه الحاصلين علي الماجستير والدكتوراه الي عدد خريجين الجامعه الي معدلات تفوق ماتحقق في دول العالم المتقدم . كذلك فان من يجرب حظه في التجاره أو الصناعه كان ينظر اليه حتي وقت قريب علي أنه مغامر مستهتر .

ومما ولاشك فيه إن هذه القيم تتغير تغيرا سريعا . بعد أن كفل النظام الاقتصادي فرصا جديده وتسهيلات كبيره .

ولكي نجيب علي السؤال : من يأتي المنظم المصري الجديد ؟

لابد لنا في البدايه أن نحدد إن المنظم المصري في العصر الحديث قد تأثر بدرجه كبيره بالاطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد . فالصناعه المصرية في العشرينات أو الثلاثينات تختلف عن أوضاع اليوم . وليس غرضنا في هذه الدراسة أن نتكلم عن جيل عمالقه من رجال الصناعه المصرية أمثال طلعت حرب والسيد باسين وأحمد عبود الذين شقو طريقهم الصعب في ظروف سنوات مابين الحربين . ولكننا نسعي الي تحديد روافد للمنظم الصناعي المصري الحديث .

تلك الروافد هي :

أ- رجل الصناعه في قطاع الاعمال العام .
ب- رجل الصناعه في قطاع الاعمال الخاص
ج- الصناعي المصري الجديد .
د- بنوك وقنوات التمويل .

وسنلقي الضوء بايجاز على كل من تلك الروافد .

أ- رجل الصناعه في قطاع الاعمال العام :

وقد ارتبطت خبره ذلك الرافد بالتجربه الصناعية الكبري فى الخمسينات والستينات والتي تمت في ظل برنامج التصنيع وخطط التنميه . أدخل بعض منظمين هذا القطاع بنجاح أساليب ادارية متطوره بشركاتهم علي الرغم من القيود المعتاده التى أحاطت عمليات الشركات العامة . ومع بدايه عصر الانفتاح قرربعض رجال الصناعه - وبالرغم من نجاحهم - أن يعظموا عائدهم الخاص بترك القطاع العام وبدء مشروعات جديده خسابهم . ولقد أخذ هذا التحول نمطا تنظيميا عندما

بدأت بعض شركات القطاع العام مشروعات مشتركة في اطار قانون الاستثمار (رقم ٤٣ لسنه ١٩٧٤) مع انتقال رؤساء مجالس شركات القطاع العام عند احالتهم للمعاش، أو قبله ، لرئاسه الشركات المشتركة الجديدة

ب- رجل الصناعه في قطاع الاعمال الخاص :

هناك أمثله محدوده للصناعي المصري الذي استطاع أن يتواري بعيدا عن التأميمات والحراسات وأن يحافظ علي سيطرته علي وحدات انتاجيه معينه ، ثم قام بتوسيعها أو بتجديدها عندما تغير المناخ الاقتصادي والسياسي - كذلك هناك أمثله وخبره صناعية معينه انتقلت من الاب الي الابن الذي حاول تطبيقها في ظروف الانفتاح الجديد .

ج- الصناعي المصري الجديد :

ويدخل في هذه الفئه مجموعه شابه من المنظمين كونت خبره صناعية ، وعلميه وادارية استطاعت في زمن قصير جداً ان تثبت ذاتها وتشق طريقها الي الصفوف الاماميه محققه لنجاحات ليست موضع لجدل مما اعطاها صفه الريادة وجلب لها مظاهر التقدير ووضع تجربتها محطه الانظار .

د-البنوك وقنوات التمويل كمنظم جديد :

اكتشفت الكثير من البنوك الاستثمارية فتره الانفتاح، ونتيجه لغياب المنظم الصناعي النشط ، أنه من الواجب عليها أن تضطلع هي بدور المنظم . (و خطت في ذلك في أثر تجربه بنك مصر) وان تعين المديرين والفنيين والقادرين علي دفع المشروع من مرحله الفكره أو الدراسة الي حيز التنفيذ .

مقومات المنظم الصناعي الناجح :

١- الاهتمام بالعلم والمعرفه التجريبية .
٢- حب المخاطره المحسوبه والسعي وراء المجهول الواعد .
٣- القيم الاخلاقية الراسخه والتمسك بأداب المهنه وأخلاقيتها .
٤- ديمقراطية الادارة وأدواتها .
٥- الاهتمام بالعلاقات الانسانية مع العمال والعاملين بما يعظم ولائهم وانتمائهم .
٦- الانفتاح علي تجارب الاخرين .

ثالثا:الصناعات الصغيره ٠٠٠ ودورها الكبير في بناء الاقتصاد المصري

تلعب الصناعات الصغيره دورا هاما وملموسا في الاقتصاد القومي لاي دوله يعتبر قطاع الصناعات الصغيرة – بحكم طبيعته – بمثابه حقل اكثار لتنميه المهارات والقدرات الفنية والادارية ٠ وترجع أهميه الصناعات الصغيره واحتلالها موقعا رئيسيا داخل قطاع الصناعه التحويليه الي استحواذها الي نسبه عاليه من عدد المنشأت وعدد العمال ، والي ما تسهم به في زياده الانتاج والقيمه المضافه ٠ ويختلف أداء قطاع الصناعات الصغيرة وفاعليه تأثيره في الاقتصاد القومي من دوله لاخري وفقا لمدي عنايه الدوله ورعايتها لهذا القطاع ٠

أهميه الصناعات الصغيره في أحداث التنميه الإقتصاديه والإجتماعية :

تمثل المصانع الصغيره نسبه كبيره من الوحدات الصناعية في سائر أنحاء العالم ولاخلاف حول أهميه وحيويه الصناعات الصغيره في التنميه الاقتصاديه والاجتماعية ، فالدول التي حققت نموا سريعا هي تلك التي تبنت اطارا عاما للسياسه ٠٠ فمكنت فيه الصناعات الصغيره من النمو والازدهار وتتميز الصناعات الصغيره بقدرتها وفاعليتها في مايلي :

- التكامل والتلاحم مع المصانع الكبري بما يؤدي الي تنميه وتطوير القطاع الصناعي ككل ٠
- تعتبر وسيله فاعله الانتشار الجغرافي الصناعي وخلق منافسه ومن ثم احداث تطور اجتماعي وسياسي في البلاد ٠
- تستطيع أن تتكيف ويسهل تطويعها طبقا لاحتياجات السوق ٠
- تتيح فرصا كبيره للعماله بمستويات متدرجه من المهارات بتكلفه رأسماليه منخفضه ، وذلك بكفل امتصاص قوي العامل بكافه مهارتها وبمستويات انتاجياتها المختلفة٠

دور الصناعات الصغيره في تعظيم فرص العماله والناتج الصناعي:

من أهم الاهداف القومية تعظيم فرص العماله المنتجه والناتج الصناعي ويتوقف ذلك علي معامل رأس المال ومن ثم رأس المال المستثمر للعامل مرتفعا كلما كان الناتج الصناعي والعماله المحققه لاستثمار مبلغ معين أقل ، وذلك بالمقارنه اذا ماكان معامل رأس المال المستثمر للعامل منخفضا ٠

وحيث أن الصناعات الصغيره تعني استخدامنا لاسلوب انتاج مكثف للعمل نسبيا ، ورأس المال المستثمر للعامل صغيرا ، فانها تكون الاقدر علي تعظيم الناتج والعماله الصناعيه وذلك بالمقارنه بالمنشأت الصناعيه الكبيره التي تستخدم أسلوب انتاج مكثف لرأس المال٠

ويرجع الي أنه بالرغم من تزايد انتاجيه العامل مع كبر حجم المنشأه ، الا أن رأس المال المستثمر للعامل يتزايد أيضا مع كبر حجم المنشأه ، والزياده الاضافيه في رأس المال المستثمر للعامل بالمنشأت كبيره الحجم لاتتناسب مع الزياده المحققه في انتاجيه العامل٠

علي ضو، ذلك ، واذا ما أخذنا في الاعتبار وفره عرض العمل في مصر وماهو متوقع علي المدي الطويل بسبب الزياده المضطرده في معدل نمو السكان ، لامكننا القول والقطع بأن تنميه الصناعات الصغيره يمكن أن يقوم بدور فعال في تعظيم العماله والناتج الصناعي كما حدث في اليابان والصين وغيرهما .

دور الصناعات الصغيرة في تعظيم الفائض الإقتصادي للمجتمع :

إن من بين ما يتصف به الاقتصاد المصري هو انخافض معدلات الادخار المحلي ، مما ينجم عنه زياده الاعتماد علي التمويل الخارجي .. ولما كنا نعمل علي تحقيق معدلات نمو طموحه من خلال الاعتماد علي مصادر تمويلنا الذايته ، فان الامر يتطلب تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع ، وذلك باستثمار مبلغ معين.

وفي هذا الصدد . .فان تنميه الصناعات الصغيره يمكن أن تقوم بدور هام . يتوقف الفائض الاقتصادي للعامل بالمنشأت الصناعية حسب حجومها المختلفه علي انتاجيه العامل وأجره . ولعل من بين الاراء مايقول أن المنشأت الصناعية كبيره الحجم أقدر علي تكوين فوائض اقتصاديه نظرا لارتفاع انتاجيه العامل ، وذلك بالمقارنه بالمنشأت الصناعية الصغيره . غير أن هذا لارأي بفضل عاملا هاما ، والا وهو العلاقه بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يحققه المجتمع وذلك باستثمار مبلغ معين .

ومما لاشك فيه أن الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المنشأه ، غير أننا اذا ماربطنا بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه حسب حجوم المنشأت المختلفه ، ومن ثم مايحققه المجتمع من فائض اقتصادي علي أساس استثمار مبلغ معين ، يتضح لنا أن المنشأت الصناعيه الصغيره أقدر علي تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع .

ولعل من أحد العوامل الهامه الكامنه وراء ماحققته اليابان من معدلات ادخار مرتفعه يتمثل فيما أعطته الدوله من اهتمام كبير لتنميه الصناعات الصغيره. وهذا مايعني أن توافر عرض العمل في مصر حاليا ومستقبلا يمكن أن يقوم بدور هام في تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع اذا ما أعطي الاهتمام الكافي لتنيمه الصناعات الصغيره .

انه لمن المؤكد أن الصناعات الصغيره بمقدورها - متى كانت السلعه محل الانتاج تتفق وظروفها الانتاجيه ، علاوه علي توافر الادارة الفعاله وكافه متطلبات الانتاج مثل المواد الخام والتمويل وغيرها أن تسهم بفاعيله في تعظيم الانتاج والعماله والفائض الاقتصادي.

دور الصناعات الصغيره كصناعات مغذية في تنميه الصادرات:

أن من بين المشاكل التي يواجهها الاقتصاد المصري هو العجز الكبير في الميزان التجاري . لذا فانه من الضروري العمل علي تعظيم العائد الصافي للصادرات الناتجه من الاستثمارات المحققه . وفي هذا الصدد فان دعم وتنميه الصناعات الصغيرة في مصر يمكنها أن تقوم بدور هام كما يلي:-

أ- أن المنشآت الصناعيه الصغيره التي يعمل بها أقل من عشره مشتغلين والتي يغلب عليها الطابع الحرفي يمكنها أن تعدل من برامج انتاجها طبقا لاحتياجات الاسواق الخارجيه نظرا لما تتمتع به من مرونه متمثله في تواضع رأس المال المستثمر، ومتي ثم تكون أقدر علي تلبيه احتياجات أسواق التصدير .. وعلي الجانب الاخر فان المنتجات التي تعتمد علي العمل اليدوي تلقي اقبالا متزايدا في أسواق الدول المتقدمه نتيجه لارتفاع مستوي الافراد والاندثار النسبي لهذه الصناعات في تلك الدول.

ب- إن المنشآت الصغيره التي يعمل بها عدد كبيرا نسبيا من العاملين يمكن أن تساهم بفاعليه في تنميه صادرات المجتمع للعديد من المنتجات سواء بطريق مباشر أو غير مباشر .. ويتمثل الدور غير المباشر اذا ماتم ربط المنشآت الصناعيه صغيره الحجم بالمنشآت الصناعية كبيرة الحجم . فمن خلال ذلك يمكن للصناعات الصغيره أن تزود المنشآت الصناعية الكبيره بالاجزاء تامه الصنع أو السلع نصف المصنعه والتي تستخدمها المنشآت الصناعية كبيرة الحجم كمدخلات المنتج النهائي . و وذلك بأسعار تنافسيه تمكنها من المنافسه في الاسواق الخارجيه وفي هذا الصدد فان تجارب الدول المتقدمه صناعيا مثل أمريكا واليابان وغيرها تعطينا أمثله عديده لذلك.

ففي الولايات المتحده الامريكية تتحقق معدلات التنميه الكبيره ونوعيات وجوده الانتاج في قطاع الصناعات التحويلية بالاعتماد أساسا علي الصناعات الصغيره فمعظم الشركات العملاقه تتخذ حولها عديدا من المصانع الصغيره ذات العلاقات المتبادله فنجد مثلا أن ٦٤٪ من الموردين لشركه جنرال موتورز البالغ عددها ٢٦ ألف من المنشآت الصغيره ذات العماله التي لا تزيد عن مائه عامل . ٩٣٪ من الموردين لشركة دي بون البالغ عددهم ٣٠ ألف من المنشآت الصغيره . وشركة رابشيون احدي أكبر شركات الصناعات الالكترونيه تشتري ٥٦٫٦٪ من احتياجاتها من منظمات صغيره. ٤٥٪ من عملياتها التي أعطيت لشركات كبيره أعيد المقاوله عليها من باطني منظمات صغيرة.

وفي اليابان تقوم الصناعات الصغيره بالعديد من العمليات الصناعيه لحساب الصناعات الكبيره . اذ تبلغ نسبه منشآت الصناعات الصغيره التي تقوم بالانتاج لحساب المنشآت الكبيره ٧٢٪ في صناعه المنتجات المعدنيه . ٧٦٪ في صناعه الالات . ٧٩٪ في صناعه الاجهزه الكهربائية. وفي فرنسا نجد شركة ربنو لصناعه السيارات تشتري من منظمات صغيره مايزيد علي ٢٠ ألف بند من البنود اللازمه لخطوط تجميع منتجاتها لها . وتستخدم أكثر من ٥ آلاف مقاول من الباطن ومورد . وتخصص أكثر من ٤٦٪ من مواردها لعمليات الشراء من الغير . وساعد هذا الاتجاه الشركة على أن تضاعف انتاجها مرات عديده دون ادخال أساليب صناعية جديده لديها . ولكنها تستفيد من التحسينات التي يجريها موردوها علي انتاجهم.

وفي سويسرا تعتمد الصناعات الي حد كبير علي الصناعات الصغيره لانتاج المعدات الالكترونيه والتجميعيه وغيرها . فتقوم كثير من الشركات الكبري أساسا علي انتاج وتشغيل

المتخصصين الذين ينتجون في ورش حرفيه صغيره تتخصص في انتاج أجزاء صغيره معينه من السلع الصناعيه المختلفه ، كما يتم قدر كبير من الانتاج في المنازل بواسطه أسر متخصصه . وقد استطاعات هذه المصانع الصغيره أن تغزو العالم أجمع.

وفي ايطاليا تغلبت الحكومه علي مشكله العماله الزائده في القطاعات الانتاجيه بنشر الصناعات الصغيره ذات الكثافه العماليه المتوسط. وتم ذلك طبقا لخطه اطلق عليها VANONI استمرت من ١٩٥٥ -١٩٦٤ استهدفت امتصاص وتشغيل العماله الزائده في هذه القطاعات ونجحت في تحقيق أهدافها .

كذلك عمدت الهند الي نشر الصناعات الصغيره في كافه الانشطه الصناعية، وتنتج المصانع الصغيره في الهند حوالي ٣٨٪ من اجمالي الانتاج الصناعي وتمثل العماله بها ٥٠٪ من اجمالي العماله الصناعية وفي دوله متقدمه صناعية مثل كوريا تمثل الصادرات الصناعية الصغيره ٣٥٪ من اجمالي صادراتها .

دور الصناعات الصغيره في تطوير التكنولوجيا المحلية:

إن تشجيع الصناعات الصغيره يساعد علي تطوير التكنولوجيا والفنون الانتاجيه المحليه وليده ظروف المجتمع التي لم يثبت عجزها اقتصاديا ، فليست كل أساليب الانتاج المتوارثه باليه يجب التخلي عنها ، بل ينبغي دراستها وتحليلها وتطويرها .

ويتمثل التحدي الذي يواجه المخططين في كيفيه تعديل مزيج العوامل المختلفه كالعامل المالي والبشري ، والعامل التكنولوجي لتقليل استخدام رأس المال والمواد الخام وخلق قوة عامله أكثر انتاجية ، ومن ثم تطوير هذه الصناعات الصغيره ودفعها الي مواقف تنافسيه -

-كما يتمثل التحدي الذي يواجه رجال البحث العلمي والتكنولوجيا عن التكنولوجيا الامثل لظروفنا وملابسات الموقف في مجتمعنا مستفدين من أحد الصور التقدم الذي حققته العلوم المختلفه وقد يكون التنفيذ من خلال مايلي :

البدء بالاساليب التقليدية السائده في صناعتنا الصغيره وتحديثها بالعلم والمعرفه والخبره المكتسبه . أو باستخدام الاساليب الحديثة في الدول المتقدمه مع تطويعها لتلائمنا . أو بتحليل ودراسه المشاكل التكنولوجيه من خلال مشروعات مخططه للتحسين والتطوير من خلال مبادرات علميه وتكنولوجيا جديده .

دور الصناعات الصغيرة في خلق رجال الصناعة:

تساهم الصناعات الصغيرة في خلق رجال الصناعة والمنظمين الصناعيين وتنميه رواد الاعمال الذين يقودون عمليات التنميه الصناعيه والذي تتوقف معدلات الاستثمار وفاعليتها علي كفايتهم ، فالعبره بطرق استخدام المدخرات وليس بحجمها فقط . وتكوين رأس المال يتأثر بحجم الجذب والطلب من جانب رجال الصناعة والمنظمين الصناعيين أكثر من تأثره بجانب العرض من جانب المدخرين . فحين يشرع رجال الصناعه الناجحين في دورهم القيادي يتبعهم التمويل .

وتكوين هذه الطبقه في التخصصات وعند المستويات المختلفه يتوقف بالدرجه الاولي علي قطاع المنظمات الصغيره ، وهو الرافد الاساسي لهذا المورد والذي يمثل النواه التي تنبت النمو التدريجي لمنظمات عملاقه . لقد كان هؤلاء الرجال هم النواه التي بني عليها منظمات عالميه عملاقه مثل كروب وسمنز وفورد وغيرها .

النشاطات الإقتصاديه الإكثر فاعيليه للصناعات الصغيرة:

إن اجراء المقارنه بين الصناعات الصغيره والكبيره من حيث درجه مساهمه كل منها في تعظيم العماله ، والناتج والفائض الاقتصادي بطريقه مطلقه يكتنفه بعض القيود . ويرجع ذلك الي أن فاعليه الصناعات الصغيرة تتوقف علي نوع الصناعة والعمليات الصناعية الاكثر ملائمه لهذه المنشأت.

وفي هذا الصدد يمكن القول بأن المنشأت الصناعيه الصغيرة بمقدورها أن تقوم بدور رائد في تنميه العديد من الصناعات سواء تم ذلك بطريق مباشر . انتاج سلع نصف مصنعه - ولعل من أهم هذه الصناعات هي صناعه النسيج والملابس ، والمواد الغذائية، والمنتجات الخشبية ، والاثاث ، والمنتجات المعدنية ، وأجزاء الالات والمعدات الكهربائية وغير الكهربائية والالكترونيات . ويرجع السبب في هذا الي أن هذه المنتجات يمكن انتاجها باستخدام أساليب انتاج كثيفه العمل كصناعات صغيره أو أساليب إنتاج كثيفه رأس المال كمنشأت صناعية كبيره الحجم.

وكما كانت المنشأت الصناعية - كما أوضحنا سلفا -لها دور من حيث تعظيم العماله والناتج والفائض الاقتصادي ، كما أنها تقوم بدور رائد في تعظيم الصادرات ، فضلا عن دورها الكبير في تطوير التكنولوجيا المحلية وخلق رواد في مجال التنميه الصناعية والاقتصادية. . .

وحيث أن الصناعات الصغيره في مصر لايزال نشاطها الانتاجي مقتصرا علي عدد ضئيل من الصناعات التقليدية . .

فانه يمكن أن يكون مجال تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة أحد المجالات الحيويه للنهوض باقتصادنا الوطني.

إن الدوله ممثله في الحكومه تبذل جهداً ملموسا الا انه لايزال غير كاف لخلق القوي الدافعه اللازمه للنهوض بالصناعات الصغيره. . ومع هذا فان تنميه وتطوير تلك الصناعات علي أسس محدده واستراتيجيه قومية من خلال هيئه قومية تكون مسئوله عن ذلك . . وهو عمل يجب ان يعول علي حتميه انه لابد ان يؤتي ثماره الطيبة ويحدث تغييرا جذريا في الاقتصاد المصري اذا توفرت له الرعايه والامكانيات الكافيه من حيث النوع والكيف .

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر